قيم الزّواج في منظور الشّباب الجامعي

أ.فرفار جمال
جامعة معسكر

مقدمة:

يعتبر الزّواج كمؤسّسة اجتماعية مهمّة لها أعرافها وأحكامها وقوانينها وقيمها في حياة الشّباب الجامعي، وبمثابة علاقة جنسيّة تحدث بين الذكور والإناث يشرع ويبرّر وجودها معايير وقيم المجتمع وتستمّر لفترة طويلة من الزّمن يستطيع خلالها المتزوّجان البالغان إنجاب الأطفال وتكوين أسرة. فالزّواج إذن متأصّل بالعائلة وهو أساس تكوينها ونشوئها وهو الذّي يحدّد العلاقة الاجتماعيّة والجنسية كما يحدّد العلاقة النّفسية بين الزّوجين وبين الأطفال وهناك أنواع مختلفة من نظم الزّواج في العالم. وعليه فبحكم الطّبيعة التّي يمتلكها الزّواج باعتباره جزء وعامل هامّ في حياة الشّباب الجامعي، فالمجتمع الإنساني لا تقوم له قائمة بدون زواج، فهو الأساس الذّي تقوم عليه الحياة الإنسانية الأمر الذّي يدفع الأفراد للتّفكير فيه بشكل مستمّر ما دامت هناك حياة اجتماعيّة.

التّوجهات الزّواجية وذيوع العلاقات العاطفيّة:

إنّ ممّا لاشكّ فيه، أنّ هناك تداخلاً لعوامل عدّة مركّبة ومعقّدة يمكنها تفسير هذه الظّواهر (ارتفاع نسبتي العزوبة والعنوسة) كتطوّر نسب

الفتيات المتمدرسات، وعلى الخصوص بروز ظاهرة التّفوق المدرسي والجامعي النّسوي، ممّا جعل عملياً فرص الزّواج تتأخّر أو تنعدم، وذلك بارتباط وثيق بالذّكور الذّين أحجموا عن الزّواج في شبه غياب لفرص الشّغل، ولكن بدرجة أكبر لحلول قيم تجد في العلاقات الجنسية خارج مؤسّسة الزّواج، المتنفّس الطّبيعي لهذا الجيل من الشّباب، الشّيء الذّي يفسّر حدوث انفجار جنسي(غير بغائي)، وقد أصبح منتشراً وعادياً إلى حدّ كبير، تحت ضغط قوّة الرّغبة الجنسيّة باسم الحبّ، أو تحت ثقل إيديولوجيا الاستهلاك الجنسي باسم الصّحة النّفسية، أو باسم التّحرّر.

يتّضح أنّ القيم التّي يحملها شباب الجامعة اليوم بدأت تنحو نحو التّحرّر والانفلات من القيود الاجتماعية التّي أطّرت الجيل السّابق، دون أن يعني ذلك حكماً عامّاً ينطبق على كلّ الشّباب، لكنّ الشّيء الذّي وجب أخذه في الاعتبار في هذا السّياق، وتركيزاً عل ظاهرة العزوف عن الزّواج، هو ازدياد حجم التّطلعات الماديّة عند جيل الشّباب بحكم التّأثيرات التّي حملتها الأوضاع الجديدة، والمتّسمة بطغيان التّصور المادّي، الأمر الذّي خلق بعض التّوترات في النّسق القيمي لهذه الشّريحة (جرموني، ر. 163/162). وما يميّز الشّباب في الوقت الرّاهن هو الابتعاد والانحراف عن كلّ ما له صلة وعلاقة بالأعراف والتّقاليد فيما يخصّ العلاقات العاطفيّة التّي تربط بين الأفراد في المجتمع، حيث

تعدّت حدود العقل والمنطق الذّي فرضته القوانين العرفيّة والدّينيّة التّي ورثناها عن الأجداد، الأمر الذّي أدّى إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات والتّجارب العاطفيّة التّي تربط الشّباب فيما بينهم داخل الفضاء الجامعي أو خارجه، وذلك قبل الفترة التّي تسبق مرحلة الزّواج، فلكلّ منهم رؤى وأهداف خاصّة من وراء إقامة هذه التّجارب العاطفيّة المنافية للقيم المتوارثة عبر الأجيال، والتّي ينفيها الدّين نفياً قاطعاً ولا يقبل بهذا النّوع من العلاقات لأنّها تدخل في إطار المحرّمات التّي حرّمها ديننا الحنيف.

إنّ أغلب الشّباب الجامعي يفضّلون إقامة تجارب عاطفيّة مع الجنس الآخر وذلك للتّعبير عمّا يجول في ذواتهم من مكبوتات وغرائز جنسيّة ومحاولة إفضاء كلّ شيء وما يجول في الخاطر للطّرف الآخر، فهم يعتبرون العلاقات العاطفية بمثابة الوسيلة الوحيدة التّي تحقّق لهم الاستقرار النّفسي والجنسي من خلال تلبية النّزوات الجنسيّة الخاصّة بهم. ومحاولة إيجاد طرف آخر يمكن الوثوق فيه للبوح بكلّ ما يجول في خواطرهم من أسرار وأفكار عاطفيّة نحو بعضهم البعض، في حين نجد من يرى في هذه التّجارب العاطفيّة كملاذ وحيد لتحقيق الرّغبة الجنسيّة الآنية بدل الزّواج، لأنّ هذا الأخير صار حلماً صعب المنال وعائقاً أمامهم نظراً للظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة التّي تواجههم في تحقيق

ذلك. فيلجؤون إلى إقامة مثل هذه العلاقات والتّجارب باعتبارها من السّبل والطّرق السّهلة للوصول إلى مرادهم. محاولين بذلك بناء واقع خاصّ بهم يعبّرون من خلاله عن وجودهم في فضاء متميّز ينتمون إليه ويتقاسمون فيه العديد من الخصائص المشتركة خالي من القيود التّي فرضتها الأعراف الاجتماعية.

إنّ ما يميّز هذه العلاقات العاطفيّة السّائدة بين الطّلبة داخل الجامعة أو خارجها هو التّحرر من القيود المفروضة من طرف الأسرة والبيئات الاجتماعيّة المختلفة التّي ينحدرون منها بصفة عامّة، حيث نجد أنّ الغالبيّة العظمى من المقيمين في الأحياء الجامعيّة دون استثناء هم الأكثر ميلاً لهذا النوع من العلاقات، بسبب غياب السّلطة الأبويّة التّي كانت مفروضة عليهم وبالأخصّ الإناث اللّواتي يجدن الحريّة التّامـــة في ظلّ انعدام المراقبة الاجتماعيّة بتكوين صداقات والخوض في تجارب عاطفيّة مع الطّرف الآخر. وفي هذا الصّدد يؤكّد لنا دوركايم مدى أهميّة المراقبة الاجتماعيّة للأفراد ويعتبرها أمراً ضروريّاً لضبط السّلوكيات وذلك حتّى لا ينهار هذا الأخير من جراء وفرة الحريّة، لأنّ داخل المجتمع السّليم، لا يمكن أن يحقّق تفتّحه ونموّه إلّا بالاندماج ضمن بيئة تتفوّق وتعلو عليه (غريب، ع. 2000: 36).

إنّ الواقع الاجتماعي الصّعب الذّي يعيشه معظم الشّباب في ظلّ التّغيّرات الرّاهنة فرض أنماطاً وأشكالاً مختلفة من السّلوكيات والذّهنيّات التّي تبلورت بفعل هذا الواقع المعيش، إذ نجد معظم الشّباب يحملون تصوّرات مختلفة حول مسألة العلاقات العاطفيّة قبل الزّواج، مثل أسلوب التّواعد الذّي يعد كشكل من أشكال التّنشئة الاجتماعية فهو ينحو للتّأثير في طبيعة من نكون وماذا يحبّ فينا الجنس الآخر وهو يصلح كمجال اختياري ومصدر للإشباع الذّاتي. وهو يعطي إجابات لعديد من التّساؤلات مثل: هل أنا لطيف ومحبوب؟ وهل من الممكن التحدّث معي؟ وهل أنا مرغوب؟ أم أنا عنيف وسخيف؟ أو أنّني أشبـه الآخرين؟، إذن فالتّواعد من حيث هو وسيلة للتّنشئة الاجتماعيّة يهيئ الفرصة عن طريق "التّواعد" كشكل للاختيار الزّواجي للأفراد غير المتزوّجين كي يتّصل أحدهم بالآخر بقصد اختيار الشّريك، ومعظم حالات الاختيار الزّواجي في المجتمعات الغربيّة يكون نتيجة للمواقف التواعدية. ويرى سكيبر Skipper James وناس Gilbert Nass أنّ الأفراد الذّين يتواعدون تكون لديهم رغبة قويّة في استمرار علاقتهما إذ ظلّ شعورهما العاطفي متبادلاً وعميقاً. أمّا إذا كانت العاطفة مرتفعة في جانب ومنخفضة في الآخر فإنّ هذا يؤدّي إلى فشل العلاقة ونشوء الصّراع. وعموماً فإنّ الزّواج في الوقت الحالي لا يحدث دون أن تسبقه فترة من التّعارف تتيح

لكلّ من الفتى والفتاة التّعرف على الشّخص الذّي سوف يصبح شريك المستقبل، وإن اختلف أسلوب هذا التّعارف تبعاً للطّبقة الاجتماعيّة التّي ينتميان إليها (الخولي، س. 2009: 176/175).

حريّة اختيار الشّريك:

إنّ الاختيار للزّواج هو الطّريقة التّي يغيّر بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوّج، وهو ليس عمليّة اجتماعيّة حديثة العهد، بل حدث في التّاريخ الإنساني كلّه. وهو سلوك اجتماعي ليتضمّن فرداً ينتقي من بعض عدد من المعروضين وقد جعلت أعراف الشّعوب وتقاليدها الرّجل هو البادئ صراحة في عمليّة التودّد إلى المرأة التّي تنتهي بالزّواج، لكنّ ذلك لا ينفي دور المرأة في تطوير العلاقة، فهي ليست سلبيّة دائماً في ما قد يظنّ (الساعاتي، س. 1981: 22). في الواقع، أنّ الاختيار للزّواج لا يتحدّد برغبات الشّخصين فقط، بل وفق معايير المجتمع أيضاً، سواء أكانت هذه المعايير واضحة جليّة، في ما هو الحال في التّحريم والإباحة، أو كانت تلك المعايير مستترة في شكل توقّعات، ومرغبات في أن يسير الاختيار للزّواج وفق اتّجاه معيّن. لهذا اختلفت عمليّة الاختيار للزّواج وأنماطه باختلاف ثقافة كلّ مجتمع (القصير، ع. 1999: 122/121). كما أنّ اختيار زوجة المستقبل هو أولى بديهيّات الحريّة ولا يمكن قبول أيّ مسّ لهذه الحريّة إلاّ بحدود ما تفرضه المصلحة

العامّة أو مصلحة الزوجين. والحقيقة هي أنّنا إذا تركنا الحريّة المطلقة للأفراد في الاختيار فإنّ ذلك يؤدّي إلى عواقب وخيمة والمشرّع ملزم بالتّدخل ومنع بعض حالات الزّواج بين بعض الأشخاص أو ببعض الأشكال محدّداً بذلك حريّة الاختيار (دويدار، م. 1974: 44). لكن ما نعيشه في واقعنا اليومي يبرز لنا أشكال الصّراع الموجودة بين الأبناء وآبائهم حول مسألة اختيار شريك الحياة، أين يتعرّض الأبناء إلى قيود مفروضة من طرف الأسرة تمنعهم من الاختيار الحرّ في الزّواج. وعليه، فإنّ الزّواج يجب أن يكون وليد إرادة حرّة لطرفي العقد، ولكن في بعض الأحيان هناك نظريّة تسمّى نظريّة الجبر بمقتضاها يحقّ للغير اختيار الزّوج وإرغام الفتاة على المتزوّج به ومعنى ذلك أنّ موافقة الأطراف المعنيّة ليست ضروريّة بل ولا أهميّة لها (دويدار، م. 1974: 48).

يعدّ قرار الزّواج أو اختيار شريك الحياة من أهمّ وأصعب القرارات في حياة الشّباب الجامعي، وذلك لما ينطوي عليه من صعوبات بالغة جعلت البعض ينظر إلى الاختيار كعامل أساسي للتّوافق والسّعادة الزوجية، ولابدّ في هذه المرحلة من اللّجوء إلى تحكيم العقل وعدم اتّباع الأهواء والعواطف، حيث يجعل تحكيم العقل كلّ شخص مسؤولاً عن اختياره، ويجعل قرار الزّواج إراديّاً يتّخذه الإنسان وهو واع ويتحمّل التّبعات وما يترتّب عليها من إيجابيّات وسلبيّات الأمر الذّي يدلّ على

أنّ هناك تأثير وانعكاس للأوساط الاجتماعيّة التّي ينحدر منها الشّباب على مسألة الاختيار الزّواجي، حيث نجد أنّ الوسط الرّيفي مازال يحافظ على الطّابع التّقليدي ومتمسّك بالعادات والتّقاليد عكس الأوساط الأخرى التّي تحرّرت إلى حدّ ما من تلك القيود والضّغوطات الأسريّة الممارسة على الأفراد المقبلين على الزّواج.

إنّ معظم الزّيجات في الوقت الرّاهن تتمّ عن طريق الاختيار الحرّ إلاّ أنّ مفهوم هذا الاختيار يختلف باختلاف الطّبقة والمجتمع الذّي ينتمي إليه الزّوجين، فهو يعني بالنّسبة للفئات الحضريّة تبادل الحبّ قبل الزّواج والتّعارف الشّخصي الوثيق بين الفتى والفتاة وهنا يظهر أثر المناخ الاجتماعي في تيسير مثل هذه العلاقة، ذلك أنّ إتاحة الفرصة أمام الفتاة لتلقّي العلم مثل الفتى ووجودها إلى جانبه في ميادين العلم والعمل خلق ظروفاً متعدّدة للتّفاهم والحبّ قبل الزّواج. لكنّ مفهوم الاختيار الحرّ لا يحمل نفس المضمون بالنّسبة لكلّ فئات الأسر في المجتمع. فإذا كان يعني الاختيار الفردي نتيجة للتّفاعل ونتيجة لمفضلات معيّنة وقيم خاصّة عند الفئات الحضريّة، فإنّه يعني عدم وجود عنصر القسر والإكراه عند الفئات الريفيّة، حيث لازالت هناك رواسب عديدة ثقافية واجتماعيّة مختلفة من الأسرة الممتدّة التّقليديّة تحكم عمليّة الاختيار وأسلوب إتمام الزّواج والعلاقات التّي تسبقه، إلاّ أنّ هناك

اتّجاهاً يتزايد ظهوره في إعطاء حريّة أكبر نسبيّاً في لقاء الخطيبين، ولعلّ تأثير وسائل الإعلام في هذا الصّدد أمر جدير بالتّسجيل (الخولي، س. 2009: 92/91).

أساليب وطرق اختيار الشّريك:

إنّ اختيار الزّوج أو الزّوجة مسؤوليّة كلّ من الرّجل والمرأة، فإنّ قرارهما لا ينشأ من فراغ بل له جذور اجتماعيّة وثقافيّة ودينيّة، ويتأثّر بعوامل كثيرة من أهمّها ما يلي (الوالدان، الأصدقاء، الدّين، العادات والتّقاليد، وسائل الإعلام...). وعليه، يمكن أن نلخّص أساليب الاختيار فيما يلي:

1- الأسلوب الوالدي:

يقوم هذا الأسلوب في الاختيار للزّواج ويؤكّد على الاعتبارات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ولكنّه نادراً ما يعطي أدنى اهتمام لعاطفة الحبّ أو الصّلات الشّخصية الحميميّة التّي قد تربط بين الآباء والأقارب، وأنّ الحبّ هو أحد الأهداف التّي يحقّقها الزّوج، أي أنّ عاطفة الحبّ تنمو تدريجيّاً بين الزّوجين بعد الزّواج لا قبله (أحمد رشوان، ح. 2003: 74). ويكون الاختيار الزّواجي في هذا الأسلوب من اختصاص الوالدين فقط، ولا يعطي للشّباب أيّة فرصة للتّدخل في الموضوع. في هذا الأسلوب نرى أنّ هناك نوع من التسلّط لدى بعض الأهل سواء تعلّق الأمر بالأب أو بالأمّ في الموافقة أو الرّفض في إتمام هذا الزّواج أو

الخطبة بحجّة أنّهم أكثر خبرة وأدرى بأمور الحياة، ولكن للأسف إنّ هناك بعض الأسر من يصرّون على اختيار الشّريك لأبنائهم وبناتهم ممّن يريدون وممّن يختارون ضاربين عرض الحائط اختيار أبنائهم ممّا ينجم عنه آثار سلبيّة لها انعكاساتها على العلاقات الاجتماعيّة التّي تربطهم داخل الأسرة. وفي المقابل نجد أنّ بعض العائلات هي من تفرض الاختيار بالقوّة ويغصبونهم على ذلك خوفاً من ضياع الفرصة وعدم تكرارها. فالشّباب الجامعي بنزعته الاستقلاليّة ورغبته في التّحرر لتأكيد ذاته يحاول أن يكون له رأيه الخاصّ وموقفه المتميّز في كلّ القضايا الاجتماعيّة. وبالأخصّ مسألة الاختيار لشريك الحياة. وكمحاولة منهم التخلّص من كافّة ألوان الضّغوط والقيود المسلّطة لتأكيد التّعبير عن الذّات والرّغبة في التّحرر من السّلطة الأبويّة المفروضة عليهم. وعليه نستنتج أنّ العلاقة بين الفتى والفتاة في الماضي كانت مقيّدة إلى حدّ بعيد، حيث كانت العلاقات الاجتماعيّة بين الجنسين بوجه عامّ محدّدة، وكان هذا التّحديد يرجع إلى أسباب عديدة منها:

1- إنّ أدوار الجنس كانت متمايزة بوضوح عمّا هي عليه الآن، فالرّجل الشّاب يعدّ لدوره المهني المستقبلي عن طريق والده أو الذّكور البالغين الآخرين في الأسرة، كما كانت الفتاة الشّابة تعدّ لدورها كزوجة وأمّ مدبّرة منزل عن طريق والدتها أو النّساء البالغات الأخريات في الأسرة.

2- إنّ وقت الفراغ كان أقلّ بكثير ممّا هو عليه الآن، وإذا وجد فإنّه يُقضى مع جماعة من نفس النّوع أو مع الأسرة.

3- إنّ اختيار شريك الحياة كان لا يتمّ من خلال التّفاعل العاطفي بين فردين ولكنّه غالباً ما يكون مدبّراً عن طريق الوالدين أو أفراد متقدّمين في السّن في المجتمع (الخولي، س. 2009: 172).

2- الأسلوب الذّاتي:

يعطي في هذا النّــوع من الأساليب الحريّة التّامة للفرد في اختيار شريك حياته، فبعدمــا كان الــزّواج في الماضي يتمّ عن طريق ترشيح الأسرة لعروس ابنهم ولم يكن للفتى أو الفتاة دخل في هذا الاختيار، كما لم يكن للحبّ أو التّفاهم قبل الزّواج أيّ أهميّة. أمّا الآن فإنّ ظروف الدّراسة والعمل تدفع الشّباب إلى مغادرة منازل أسرهم والإقامة بمفردهم والاستقلال بشخصيّاتهم، وعندما يشرعون في الزّواج فإنّهم يؤسّسون منازلهم بحيث تتسّع لهم ولأولادهم فقط. وقد كان للتغيّرات الاجتماعيّة الكبرى مثل نموّ التّصنيع والطّرق الحضريّة في الحياة وانتشار التّعليم تأثيرات واضحة في طريقة اختيار شريك الحياة والتّي يمكن تلخيصها في النّقاط التّالية:

– ارتفاع سنّ الزّواج، فالشّاب أو الفتاة أصبحا لا يستطيعان الإقدام على الزّواج إلاّ بعد إتمام فترة الدّراسة والحصول على عمل ملائم وأجر مناسب يمكّنهما من تكوين أسرة.

– التّأكيد الكبير على الحبّ والتّفاهم كأساس للزّواج على عكس ما كان يحدث مع جيلي الآباء والأجداد.

– الحريّة المطلقة تقريباً في اختيار شريك الحياة دون السّماح للوالدين أو الأقارب بالتّدخل في هذا الاختيار على اعتبار أنّ الزّواج مسألة شخصيّة بحتة لا تعني سوى الفردين المقبلين على الزّواج.

– تفضيل الشّباب الزّواج من فتاة عاملة، حتّى تشارك ماديّاً في تحمّل أعباء الأسرة.

– الاتّجاه في الزّواج نحو الرّفقة، إذا أصبحت الرّوابط الأساسيّة في الزّواج قائمة على العلاقات الشّخصيّة بين الزّوجين إذا قورنت بالأشكال النّظاميّة للأسرة، المرتبطة بالقانون والعادات والرّأي العامّ والواجب (الخولي، س. 2003: 217). وبفعل هذه التّغييرات التّي طرأت على حياة الأفراد بسبب ما أفرزته وأنتجه التّكنولوجية الحديث على مستوى العلاقات الاجتماعيّة والممارسات الثّقافية، أدّت إلى تغيّر أساليب الاختيار الزّواجي وطرقه كما قلنا آنفاً، حيث أصبح الشّباب الجامعي في الوقت الحاضر يتمتّعون بحريّة أكبر في تقرير موضوع الزّواج أيضاً

بحريّة أكبر في الحديث عن مواضيع الجنس أو الإنجاب أو غير ذلك، فموضوع الاختيار للزّواج في الوقت الحالي أصبح يختلف باختلاف الطّبقات الاجتماعيّة وباختلاف المنطقة الجغرافيّة فمعناه مثلاً في منطقة المدينة وجود الحبّ أمّا في المناطق الريفيّة يعني عدم القصر والإكراه، حيث لازالت رواسب عديدة ثقافيّة واجتماعيّة بين الأسر الممتدّة التّقليديّة تحكم عمليّة الاختيار (الخولي، س. 1988: 82). وهذا ما يمكن أن نستشفّه من خلال حالات القبول أو الرّفض أو التّردد على القرارات التّي تصدرها الأسرة فيما يخصّ مسألة اختيار الزّوج.

إنّ الشّباب صاروا متحرّرين نوعاً من المواقف العائليّة التّي يتعرّضون إليها داخل الأوساط الأسريّة خصوصاً فيما يتعلّق بالقرارات القاسية والمواقف الصّلبة التّي تتّخذ في حياتهم وعلى حساب حريّاتهم الشّخصية التّي تفرض عليهم دون نقاش، ممّا يدلّ على أنّ الشّباب أكثر حرصاً عل تغيير الواقع المعيش، وأكثر حساسية اتّجاه متغيّراته، وهذا ما يجعل الشّباب في صراع مع الجيل الأكبر، فهم يتّسمون بقدر كبير من الميل للمثاليّة في توجّهاتهم واختياراتهم وآمالهم الذّاتية والاجتماعيّة، وهذا يضعهم في الغالب في مشكلة قيم مع الوالدين الذّين يعيشون معهم ومع النّظام الاجتماعي المنتمين إليه. فهم يتعلّمون من خلال دراستهم الجامعيّة أنّ القيم التّي تعلّموها مع والديهم لم تعد كافية ومناسبة للتّفاعل

مع معطيات الواقع المحيط بهم، ومن ثمّ يضعهم هذا في صراع دائم ويبدو هذا في ميلهم الدّائم نحو نقد الواقع المحيط بهم.

وعليه، أصبح الاختيار الزّواجي في المجتمعات الحديثة مسؤوليّة الشّبـاب أنفسهم، حيث لا يسمحـون في كثير من الأحيان بتدخّل والديهم في الاختيار باعتبار أنّ الزّواج مسألة شخصيّة بحتة لا تهمّ سوى الأشخاص المقبلين على الزّواج، وممّا لاشكّ فيه أنّ هذا التّغيّر الواضح في الاختيار الزّواجي كان نتيجة لظروف اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة مرّت بها المجتمعات الحضريّة المعاصرة، حيث أتاح نظام العمل الحالي للأبناء إمكانيّة الاستقلال المادّي عن آبائهم، وبالتّالي أتاح لهم حريّة الاختيار الزّواجي دون الرّجوع بصورة إجباريّة إلى والديهم. كما أصبح الزّواج من خارج الجماعة هو الشّكل السّائد في كثير من المجتمعات (الخولي، س. 2003: 220/219).

الوسط الاجتماعي ودوره في عمليّة الاختيار:

إنّ الوسط الذّي ينتمي إليه الفرد يلعب دوراً بارزاً في تشكيل نسق من الاستعدادات المكتسبة التّي تحدّد بدورها شخصيّة أو هويّة الفاعل في الوسط الاجتماعي الذّي ينتسب إليه، سواء تعلّق ذلك بالوسط المهني أو الوسط الذّي يزاول فيه الطّالب مثلاً دراسته أو الوسط العائلي، فكلّها تعتبر بمثابة حقول مختلفة التّي يرى فيها بورديو P. Bourdieu على

أنّها منظومة أو شكل من العلاقات الموضوعيّة بين مواقع ومراكز مختلفة. ويتمّ تحديد هذه المواقع موضوعيّاً من خلال وجودها داخل الحقل أو المؤسّسات وذلك بواسطة موضعها الحالي والرّاهن داخل البناء الذّي يتمّ فيه توزيع مختلف أنواع السّلط أو الرّأسمال (Bourdieu, P et Wacquant , L. 1992 : 72/73). وعليه فإنّ الوسط الاجتماعي الذّي ينتمي إليه الشّباب يؤثّر في مسألة الاختيار للزّواج، وقد أبرزنا من خلال الدّراسة أهمّ الأوساط التّي تؤثّر في ذلك وهي كالآتي:

1- الزّواج من الوسط العائلي:

إنّ الزّواج في الأوساط الحضريّة العربيّة كان يعتبر شأناً عائليّاً، لهذا كان يترتّب من قبل الوالدين، والأقارب متقيّدين في ذلك ببعض الاعتبارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة لأسرتي الفتى والفتاة المقبلين على الزّواج (القصير، ع. 1999: 229/228). فهذا الأخير يجب أن يكون وليد إرادة حرّة لطرفي العقد ولكن في بعض الأحيان هناك نظريّة تسمّى بنظريّة الجبر، وبمقتضاها يحقّ للغير اختيار الزّوج وإرغام الفتاة على المتزوّج به ومعنى ذلك أنّ موافقة الأطراف المعنيّة ليست ضروريّة بل ولا أهميّة لها (دويدار، م. 1974: 48). نفهم من خلال هذا أنّ هناك قيود عائليّة مفروضة على الأبناء في عمليّة الاختيار الزّواجي، فالأولاد سواء كانوا بالغين أو غير بالغين ينحنون غالباً لاختيار إرادة أوليائهم،

وهنا تجد الإشارة إلى أنّ شخصيّة الوليّ ومدى تأثيره النّفسي تلعب دوراً كبيراً في هذا الميدان، وعلى القاضي أن يكتشف مدى تأثير شخصية الأولياء وفيما إن كان هذا التّأثير كون إبطال حريّة الاختيار وعلى سبيل المثال: أب صارم في أحكامه أو أمّ تلجأ إلى التّهديد أو أخ كبير يقتدى به، وفي هذا المجال يمكننا تصوّر الحالات التّالية:

أ- أبسط الحالات هي حالة الفتى والفتاة اللّذان قبلاً بالزّواج على الرّغم من أنّهما لم يختارا بأنفسهما، فهنا الزّواج مصادق عليه ويعتبر زواجاً صحيحاً ونافذاً.

ب- وعلى العكس من الحالة الأولى قد يكون هناك قبولاً ناتجاً عن خوف وإكراه يتميّزان بالعنف، ففي هذه الحالة يكون القبول بدون حريّة، ولا يعتبر الزّواج صحيحاً ونافذاً مادام ناتجاً عن الخوف والإكراه.

جـ- هناك حالة ثالثة أكثر دقّة وصعوبة، وهي حالة الفتى والفتاة اللّذان يتظاهران بالقبول ولكنّهما يبطنان الرّفض المطلق ففي هذه الحالة لا تكون كلمة "نعم" التّي يلفظانها إلاّ غلاف يستر رفضاً قطعيّاً.

د- وهناك أخيراً، حالة المؤمنون بالقضاء والقدر وهم الذّين يعتقدون جريًّا ائتلفوا عليه في مجتمعاتهم بأنّ الزّواج أمر حتميّ ولابدّ منهم إلاّ أن يسلّموا أمرهم للقضاء والقدر، ويتّخذوا موقفاً سلبيّاً فيوافقوا على مشيئة أباءهم دون أيّ اعتراض فهذه الحالة من النّاحية الشّكلية والقانونيّة لا

تثير أيّ جدال إذ أنّ الموافقة كانت تامّة من قبلهم ولكن عندما نتكلّم عن حريّة الاختيار هل نستطيع أن نجد أثر يذكر في مثل هذا الزّواج؟ (دويدار، م. 1974: 51/50).

نجد العديد من الشّباب الجامعي يرفضون الزّواج من العائلة، وهذا الرّفض هو نتيجة عوامل وأسباب مختلفة تختلف باختلاف الأشخاص والبيئات الاجتماعيّة التّي ينحدرون منها، فحسب تصوّراتهم فهذا النّوع من الزّواج يؤدّي إلى كثرة المشاكل العائليّة بين عائلة الزّوجين ونشوب الصّراعات وقطع صلة الرّحم في حالات عدم التّفاهم والتّدخل في الشّؤون العائليّة الخاصّة. فكلّ طرف من أطراف العائلة يريد فرض سيطرته وإبداء آرائه وإعطاء الأوامر المختلفة، وهذا ما يعكسه واقعنا الاجتماعي المعيش حاليّاً، ومعنى ذلك أنّ زواج الأقارب يؤدّي حسب رأيهم إلى تضييق العلاقات الاجتماعيّة في إطار العائلة الواحدة وبالتّالي لا يؤدّي إلى تجديد دماؤها وتوسيع دائرة القرابة، الأمر الذّي يؤدّي إلى إثارة مشاكل تتعلّق بالتّواصل ما بين الزّوجين لتصل في الأخير بشكل تلقائي إلى عائلات الأعمام والأخوال. فهناك العديد من العائلات تعرّضت لحالات الطّلاق نتيجة هذا الزّواج، الأمر الذّي أدخلها في قطيعة تامّة مع بعضها البعض. كما يرجع تراجع الزّواج العائلي إلى التّغيّرات العميقة التّي مسّت بيئة الأسر الجزائريّة، حيث نجد أنّ معظم

الأوساط الحضريّة العربيّة كانت تطبّق قديماً نظام الزّواج الدّاخلي، أي الزّواج من الأقارب. ولكن في الوقت الحالي نلاحظ أنّ زيجات الأقارب أخذت تقلّ عمّا كانت عليه في السّابق لأسباب كثيرة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

أ- التّحول من القيم الجماعيّة إلى القيم الفرديّة.

ب- ارتفاع المستوى الثّقافي في البلاد العربيّة.

جـ- خفض سيطرة الآباء على الأبناء في موضوع زواجهم.

د- الهجرة، وتحسّن وسائل المواصلات.

هـ- اعتقاد بعض النّاس أنّ زواج الأقارب لا بدّ أن يؤدّي إلى ولادة أطفال مشوّهين، أو مرضى بأمراض وراثيّة، وهذا خطأ شاسع، فزواج الأقارب لا يعني دائماً أنّ هناك خطراً على الأولاد من الأمراض الوراثيّة، بل قد يكون لزواج الأقارب فائدة إذ وجدت صفات وراثيّة جيّدة في الأسر منها الذّكاء والجمال وغيرها من الصّفات المرغوبة فيها، ولكن قد تكون له آثار سيّئة إذ كانت هناك أمراض وراثيّة تناقلتها العائلة (القصير، ع. 1999: 138/137). في حين نجد وجهة نظر أخرى ترى أنّ هذا النّوع من الزّيجات يؤدّي إلى توطيد وتوثيق صلة القرابة والرّحم بين الأقارب والأهل وينشّط العلاقات العائليّة بشكل مستمّر من خلال الزّيارات المتبادلة، ويحافظ من جهة أخرى على اسم العائلة من خلال المحافظة

على بقائها واستمراريّتها، وهذا ما أبرزته الباحثة G.Tillion التّي "ترى أنّ القرابة تكون أقرب وأقوى كثيراً لما يكون مرضٍ وسارّ ويتّم بطريقة داخلية « endogamie » في العائلة نفسها" (Tillion, G. 1966:131).

2- الزّواج من الوسط الجامعي:

لقد كان الشّباب في الماضي يلقون صعوبة في الالتقاء والتّواعد مع الفتيات والحديث معهنّ، إلاّ أنّ الأمر اختلف جملة وتفصيلاً في الوقت الرّاهن، حيث أنّ معظم الشّباب الجامعي لا يجدون صعوبة في التّلاقي والتّعارف وإقامة علاقات عاطفيّة في أماكن الدّراسة وبالأخصّ داخل حقل الجامعة الذّي يعدّ فضاءً للاتّصال الذّي يلعب دوراً بارزاً ويؤثّر ويتأثّر بسائر النّظم السّائدة في البناء الاجتماعي، وينمو نسق الاتّصال ويتغيّر مع تغيّر وتطوّر البناء الاجتماعي كلّه، كما يكشف لنا عن أنماط سلوكيّة تفصح عن حقيقة يعيشها النّاس في مجتمعاتهم، فالاتّصال بين الشّباب الجامعي داخل فضاء الجامعة يعدّ كظاهرة اجتماعيّة وأسلوب حضاري وتحديث للثّقافة يتسلّل إلى معظم النّظم التّي يتشارك فيها (أبو الحسن، م. 2009: 51).

بالرّغم من أنّ الجامعة تعتبر كفضاء له قدسيّته الخاصّة يتمّ فيه تلقّي العلم، ومكان تتفاعل فيه الأفكار والايديولوجيّات التّي يتمّ تبادلها بين

الفاعلين الاجتماعيّين في الحرم الجامعي من جهة، وباعتبارها نقطة التقاء جميع الفعاليّات الاجتماعيّة الشّبانيّة التّي تحمل العديد من الخصائص النّفسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة من جهة أخرى، تشهد تحوّلات وتغيّرات على جميع الأصعدة، حيث تغيّرت المفاهيم المرتبطة بها، فأصبحت الجامعة فضاءً يضمّ مختلف الأطياف الاجتماعية فيه وكثرة المشاكل المختلفة كالانحراف والسّلوكيات المنافية للقيم الأخلاقيّة المكتسبة من الأسرة، وخلال هذه المرحلة من الحياة الجامعيّة التّي يعيشها الشّباب تتبلور لديه مجموعة من التّصوّرات والذّهنيّات المتعلّقة باختيار شريك الحياة المناسب الذّي يتقاسم معه جميع الهموم والانشغالات الخاصّة بالحياة الاجتماعيّة المستقبليّة، وهذا نتيجة لاعتبارات متعدّدة ولأسباب مختلفة تتعلّق بهم كفاعلين اجتماعيّين مكتسبين لهابيتوس خاصّ بمجرّد دخولهم هذا الحقل الذّي يعتبره بورديو نسق من المواقع التّي يشغلها هؤلاء (الشّباب) داخله وتتحدّد استراتيجيّاتهم داخل الحقل من خلال نسق الاستعدادات المكتسبة (Bomnewitz, P. 2002 :52). وبحكم اشتراكهم وامتلاكهم لنفس الحقل أو الفضاء ألا وهو الجامعة فإنّهم يمرّون بنفس الظّروف والتّداعيّات المحيطة بهم، ويتعايشون فيما بينهم لفترة معيّنة من الدّراسة يبنون ويبلورون مجموعة من التّصوّرات تتعلّق بطبيعة ونوعيّة العلاقات

التّي تربطهم ببعضهم البعض داخل فضاء مركّب من توجّهات إيديولوجيّة وأصول اجتماعيّة وجغرافيّة مختلفة، وبالأخّص تلك المسائل المتعلّقة بالتّفكير في الزّواج من الوسط الجامعي، فكلّهم يرجعون هذا الرّفض إلى الأسباب التّالية:

– انعدام المسؤوليّة: إنّ معظم الشّباب يدخلون في قطيعة تامّة من خلال رفض هذا الوسط كنوع من الاختيارات الزّواجية لانعدام المسؤوليّة وعدم الأهليّة لتحمّل الأعباء الزّوجية وبالأخصّ الإناث اللّواتي ينظرن إلى هؤلاء الشّباب على أنّهم غير مؤهّلين ومهيّئين من النّاحية النّفسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة لتحمّل أعباء وتكاليف ومصاريف الحياة الزّوجية.

– انعدام الثّقة وفقدانها بين الفتيان والفتيات داخل الجامعة، وهذا راجع إلى السّلوكيات والممارسات اللاّأخلاقيّة التّي تصدر عنهم، حيث أصبحنا نرى في الفضاء الجامعي أفعال وسلوكات لا تمتّ بصلة للجامعة من طرف الطّلبة الذّين غيّروا من نمط وأسلوب حياتهم وبالأخصّ الفتيات الجامعيّات اللّواتي أصبحن يرتدين ملابس نصف عارية، وقصّات شعر بمختلف الألوان الجذّابة والتّفنّن في وضع الماكياج، بهدف استقطاب المعجبين من الذّكور، والخروج مع أصحاب السيّارات الفاخرة وقضاء ليالي من السّمر و السّهر، خصوصاً تلك اللّواتي انحدرن من المناطق

الرّيفيّة البعيدة بغية الدّراسة في المدن الكبرى والإقامة في الأحياء الجامعيّة، بعيداً عن أعين الأهل والرّقابة، ولا يقتصر كلامنا هذا على الكلّ بل البعض منهم. وكما يقال في الشّارع الجزائري L'homme et le diplôme ومعنى ذلك أنّ كلّ فتاة جامعيّة تطمح إلى ضرب عصفورين بحجر واحد، الظّفر بالزّوج المستقبليّ والحصول على الشّهادة معاً من الجامعة، ولو تطلب ذلك سلوك وانتهاج كلّ الطّرق واستخدام الوسائل المشروعة والغير مشروعة في ذلك.

– صغر السّن: يعتبر السّن عامل من العوامل الهامّة في الزّواج وشرط من شروط تمام الزّواج، إلاّ أنّ هناك نظرة مغايرة تماماً وبالأخصّ الإناث اللّواتي يرين أنّ شباب اليوم رغم بلوغهم في السّن إلاّ أنّهم غير ناضجين بسبب السّلوكيات الطّائشة والذّهنيّات الصّبيانيّة التّي يتميّز بها الذّكور فهنّ يفضّلن أن يكون هناك فارق في السّن بينهنّ وبين أزواجهنّ لأنّ في نظرهنّ أنّ الرّجل كلّما بلغ في السنّ أكثر كلّما كان رزيناً أكثر تحمّلاً للمسؤوليّة وأكثر تفهّماً للعلاقة التّي تربطهما، فالرّجولة والأنوثة تلعبان دوراً مهمّاً في العلاقات الاجتماعيّة بين الجنسين، ونظراً لتوزيع السّلطة والامتيازات الاجتماعيّة، يشوب العلاقات بينهما دائماً شيء من عدم المساواة. فالنّساء يجب أن يظهرن بوضوح إعجابهنّ بالأقوى ورغبتهنّ في خدمته، بينما يجب على الرّجال أن يعتبروا أنّ احترامهم للضّعيف

ورغبتهم في حمايته، ومشكلة التّناقض في حبّ النّساء لأولئك الذّين يملكون قوّة وسلطة أكبر منهنّ يحلّها مفهوم الرّومانسيّة بين الجنسين، الذّي يؤكّد أنّ النّساء يخترن الرّجال لأنّهن يشعرن بانجذاب لا يقاوم تجاههم. فالمرأة لابدّ من أن تختار رجلاً إذا أرادت استكمال مصيرها الأنثوي، فبدون رجل لا يمكن أن تصبح "امرأة حقيقيّة" وهو الشّكل الوحيد الذّي يرضى به الرّجل (جلبيرت، ل. 2005: 94).

وعليه فإنّ الاختيار للزّواج من هذا الوسط يسمح بالتّفاهم الذّي يقوم على سياسة الحوار البنّاء وتغليب ذلك في حالة المشاكل التّي تنشب بينهم. هذا الاختيار مبنيّ على الحبّ حسب نظرهم، وهو نتاج تلك العلاقة التّي تكوّنت وترعرعت في أحضان الجامعة فكلّ شيء مبنيّ على الحبّ المتبادل بينهم.

معايير وقيم اختيار الشّريك:

هناك مجموعة من القيم التّي تحكم عمليّة الزّواج بين الشّباب، وهذه القيم قد تكون مرتبطة بنوعيّة الأسرة والبناء الاجتماعي، وهناك الكثير من الدّراسات التّي ركّزت على قيم معيّنة مثل قضيّة تعليم الزّوجة على سبيل المثال. ومع ذلك فمازال هناك بعض الأزواج الذّين يرون أنّ مكان الزّوجة الصّحيح هو البيت، حيث تقوم بالأعمال المنزليّة وتربية الأطفال، وقد لا يكون الأزواج في مثل هذه الحالات مكتفين ماديّاً، ومع ذلك

يصرّون على ألاّ تكمل الزّوجة تعليمها ويرفضون تماماً اتّجاه الزّوجة للعمل خارج البيت، ومرجع هذا الرّفض غالباً ما يكون بسبب العادات والتّقاليد السّائدة في المجتمع (طارق، ك. 2005: 94/93). فتعليم الفتاة مازال يعتبر غير ضروري بالنّسبة للعديد من النّاس، بل ينظر إليه حسب العقليّة الرّجعية السّائدة كحاجة ثانويّة في حياة الفتاة باعتبار أنّ مآلها البيت وأنّ زوجها هو القوام عليها، إنّ العقليّة والأعراف السّائدة لا ترى في التّعليم سبيلاً إلى صعودها الاجتماعي بقدر ما تعتبره وسيلة لزواجها، وأنّ تعليم الإناث يخضع في كثير من الأحيان إلى اعتبارات اجتماعيّة تقليديّة تجعل من التّعليم مجرّد أمر شكلي، لتلبية تطلّعات الأسرة في الحصول على زوج مناسب، وليس من أجل أن تشترك المرأة في الإنتاج وأن تحقّق ذاتها من خلال عمل تحبّه (سليم، م. 2004: 44). أمّا النّظرة الحاليّة التّي تسود في المجتمعات الما بعد صناعيّة تختلف تماماً عن تلك السّائدة في الماضي، والتّي تنظر إلى تعليم المرأة كضرورة حتميّة تقتضيها الظّروف الرّاهنة وتساعدها على الخروج للعمل من أجل إثبات وجودها وتحقيق كيانها الاجتماعي، إذ أصبح الرّجل في الوقت الحالي ينظر إلى المرأة العاملة نظرة إيجابيّة وذلك من أجل مساعدته في تحمّل أعباء ومصاريف البيت التّي صار لا يقدر على التّكفل بها لوحده فلابدّ من شريك يساعده على ذلك. وعلى هذا الأساس

ظهرت العديد من المعايير والأسس الجديدة الخاصّة بالاختيار الزّواجي للشّريك في ظلّ المجتمعات الحديثة.

ومن أهمّ الأسس والقيم التّي كان يعتمد عليها في الاختيار الزّواجي ما ورد في الحديث النّبوي الشّريف عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ الرّسول (ص) قال: {تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فأظفر بذات الدّين تربت يداك} (صحيح البخاري، كتاب النكاح: رقم الحديث 5146). فهذه القيم الأربعة هي القيم التّي يعتبرها النّاس ولا يخرجون عنها في تحديد معايير القبول والرّفض، وهي التّي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار التّفاوت الموجود بين أهميّة كلّ قيمة عن الأخرى.

ففي التصنيف الأول نجد معيار **الدّيــن** كأساس للاختيار الزّواجي لأنّ اختيار الزّوجة إذا تمّ من منظور ديني واجتماعي أخلاقي فإنّه يكون سبباً في استقرار الأسرة وفاعليّتها في التّنمية الاجتماعيّة والبيئيّة، وكانت هذه الأسرة من أسباب رقيّ المجتمع ونهوضه، أمّا إذا تمّ اختيار الزّوجة بعيداً عن القيم الدّينية والعرف الاجتماعي المؤسّس على الأخلاق فإنّ هذا الزّواج يحدث نتائج سلبيّة (منصور الرفاعي، ع. 2000: 131).

كما أنّ على المرأة أن تختار لنفسها زوجاً من بيئتها، يتمتّع بالاستقامة، وحسن السّمعة، وصفاء الخلق، والأمانة وغير ذلك من الصّفات النّبيلة المستحبّة. ولنا في السيّدة "خديجة بنت خويلد" رضي الله عنها قدوة

وأسوة حسنة في هذا المقام وهي من هي بين قومها شرفاً ونسباً ومالاً ومركزاً اجتماعيّاً، وتقدَّم لها أكابر القوم يخطبون ودّها ويطلبون يدها، فأبت، لكن عندما وصف لها "محمّد بن عبد الله"، وهو من هو، خلق عظيم، وأدب جمّ، وطهارة سيرة، وعلاوة على نضج عقله، وصفاء ذهنه، وحسن تصرّفه، مالت نفسها إليه، فأرسلت إليه من ذكرت له خديجة، فخطبها لنفسه، وكانت أكرم زوجاته عليه، رغم فارق السّن وأبقاهنّ أثراً عنده، وأسناهنّ ذكراً في حياته (منصور الرفاعي، ع. 2000: 176).

معيار الجمال: وهو المعيار الذّي يحرص النّاس عليه في الأعراف السّائدة في غالب الأحيان، ولكنّه في الشّريعة لا يحتلّ الأهميّة الكبرى، ومع ذلك فالشّريعة الإسلامية رغبت في أن تكون المرأة المخطوبة ذات جمال حتّى يتمّ للزّوج إعفاف نفسه عن سواها، يقول الغزالي: "وما نقلناه من الحثّ على الدّين وأنّ المرأة لا تنكح لجمالها، ليس زاجراً عن رعاية الجمال، بل هو زجر عن النّكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدّين، فإنّ الجمال وحدة في غالب الأمر يرغّب في النّكاح، ويهوّن أمر الدّين" (الشلتوني، أ. 2011: 254).، إلاّ أنّه لا يمكن اعتبار معيار الجمال كافي نظراً للظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة التّي يتخبّط فيها معظم الشّباب تدفعهم للبحث عن عوامل أخرى تساعدهم على الظّفر بحياة أفضل وأكثر استقراراً. أمّا بالنّسبة للنّساء فهنّ يفضّلن الجمال على

التّجربة الجنسيّة. والمظهر الخارجي يعني عندهنّ الشّيء الكثير حتّى يتظاهرن بجمال رجالهنّ أمام الأخريات : (Debeauvoire, S. 1949 220). فالفتيات أصبحن يبحثن عن الجمال الخارجي على حساب الباطني من خلال ما يعرض على القنوات الفضائيّة من مسلسلات وبرامج متنوّعة لممثّلين ومشاهير يتمّ الاقتداء بهم في اختيار معيار الجمال، فالسّعادة الزّوجية لا ترتبط بجمال المظهر الخارجي (الظّاهر) ولكن تتأصّل في الجمال الباطني (جمال الرّوح)، وكما قلنا فإنّ الإعلام له دور بارز في ممارسة التّأثير على عقليّة الشّباب (فتيان وفتيات) وبالتّالي التّأثير عل اختيار شريك المستقبل.

وعليه يمكن القول أنّ الصّفات المحدّدة للجمال تختلف باختلاف العصر والثّقافة والبيئة، ففي الماضي كان يقال أنّ الرّجل لا يعاب ومهما تكن صفاته جميلة كانت أم قبيحة. أمّا اليوم فنجد العكس من ذلك بحكم واقع الفتيات اليوم الذّي أصبح متأثّراً بشكل كبير بالفضائيّات وكلّ ما يبثّ فيها من أشياء ومواقف وصور لا تمتّ صلة بواقعنا المعيش. فقد كان للإعلام الدّور الأكبر في تشكّل معايير الجمال وأسسها لدى العديد من الشّباب من خلال ما يعرض من صور مختلفة للنّساء والرّجال كعارضات الأزياء، فيتمّ على أساسها رسم وبناء صورة معيّنة لفتى الأحلام أو فتاة الأحلام تتوفّر فيه كلّ معايير الجمال المصطنع.

الحسب والأصل: وهو مطلب أوليّ عند بعض النّاس، ولكنّه ليس عند الغالبيّة منهم، واستحبّ ذلك في الشّريعة الإسلاميّة، حيث نجد في زماننا الذّي طغت عليه المّادة على الحياة الاجتماعيّة، وفي خضّم الزّوابع التّي نجمت عن رياح التّغيير التّي لا تهدأ أو حمى الموضة التّي لا تستقّر، تغيّرت وتبدّلت العديد من المعايير والأسس وأيضاً تغيّرت محتويات القيم وتشوّهت عكس ما كانت عليه من قبل، وقد مسّ هذا التّأثير أيضاً قيم ومعايير قيم الزّوج أو الزّوجة، فقد صار جمال المظهر هو المعيار الأوّل وربّما يكاد يكون الوحيد إن لم يقترن بالحالة الماديّة كمعيار مهمّ أيضاً. فكثيراً ما يتردّد على مسامعنا من بعض العائلات على لسان الأمّهات: أريد عروساً لابني تكون جميلة، طويلة ورشيقة، وبيضاء البشرة، متخرّجة من الجامعة وعاملة... إلاّ أنّه نادراً ما نسمع بالمقابل الأمّهات التّي تبحثن عن عروس ذات دين وخلق ومن أسرة عريقة وطيّبة. فالمعايير القديمة التّي كانت موجودة تعرّضت لعوامل التّعرية بفعل عوامل التّغير الاجتماعي والثّقافي.

المال: وهو من المغريات في خطبة المرأة عرفاً، ولكنّه في الشّريعة تابع للدّين، ولا تطلب المرأة لأجل المال فحسب، يقول الماوردي: "فإن كان عقد النّكاح لأجل المال وكان أقوى الدّواعي إليها، فالمال إذا هو المنكوح، فإن اقترن بذلك أحد الأسباب الباعثة على الائتلاف جاز أن

يلبث العقد وتدوم الألفة، فإن تجرّد عن غيره من الأسباب وعري عمّا سواه من المواد فأخلق بالعقد أن ينحلّ، وبالألفة أن تزول لا سيما إذا غلب الطّمع وقلّ الوفاء، والمال مطلوب في الرّجل عرفاً ليقدر على مطالب الحياة وحوائجها (الشلتوني، أ. 2011: 254).

إلاّ أنّ المال كوسيلة له انعكاسات سلبية على حياة الفرد من خلال تغيّر شخصيّته والقيم التّي ترعرع عليها داخل الأسرة، حيث يقول الرّسول صلّ الله عليه وسلّم في هذا التّأثير ما يلي: {لا تزوّجوا النّساء لحسنهنّ فعسى حسنهنّ أن يرديهنّ ولا تزوّجوهنّ لأموالهنّ فعسى أموالهنّ أن تطغيهنّ ولكن تزوّجوهنّ على الدّين ولأمّة خرماء سوداء ذات دين أفضل} (سنن ابن ماجة، كتاب النّكاح، رقم الحديث: 1932).

ففي الواقع نجد أنّ الوضع المادي يحتلّ مركزاً مرموقاً في عمليّة الاختيار الزّواجي التّي تأخذ بعين الاعتبار، المحيط العائلي ودرجة القرابة والشّكل والجمال الخارجي والموقع الاجتماعي والعمر، والوضع العلمي والانتماء الدّيني وحسّ المسؤوليّة. إضافة إلى معايير أخرى ظهرت بشكل كبير في المجتمع ورمت بثقلها عليه، إذ نجد أنّ معظم الشّباب في الوقت الرّاهن يحملون تصوّرات تختلف من جيل آبائهم مثل التّوجه نحو تفضيل المستوى التّعليمي للفتى أو الفتاة والسّبب في هذا الاختيار يرجع إلى التّفاهم والحوار المتبادل بينهما بحكم امتلاكهما لنفس

المستوى في حين هناك تصوّر آخر يفضّل العمل والمسكن سواء تعلّق الأمر بالرّجال أو النّساء فهناك من الرّجال من يحبّذون النّساء العاملات وليس الماكثات في البيت حتّى يتسنّ لهم تقديم المساعدة الماليّة لأزواجهنّ والمشاركة في مصاريف المنزل وأولادهم نظراً للظّروف المعيشيّة الصّعبة التّي يمرّ بها أفراد المجتمع وارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الحاضر، وهناك من يفضّل معايير أخرى كفارق السّن الموجود بين الزّوجين والخصائص الجسميّة لكلّ منهما حيث نجد أنّ القوّة الذّكورية ترتبط بشكل وثيق بدرجة الجمال الذّكوري، ويقال بأنّ دور الجمال في العنصر البشري هو قبل كلّ شيء صفةً واختصاصاً أنثويين يستعملان لإثارة واجتذاب الذّكر، في حين أنّ المرأة الطّبيعية لا تستشعر بالضّرورة وجود هذا الطّقس التّقليدي للجمال لدى الذّكور. ولكنّ ذلك يبدو تفسيراً ضيّقاً ومجتزءاً لمفهوم الجمال. إنّ الجمال الجسدي الخارجي يمكن أن يحدّد بمجموعة من المميّزات الجسديّة القادرة على إثارة وتفجير المتعة الجماليّة، إلاّ أنّ هذه الخصائص أو أغلبها لديها القابليّة لتنشيط الغريزة الجنسيّة لدى الطّرف الآخر. وهذا حقيقيّ لدى النّساء والرّجال على حدّ سواء (ويستر مارك، إ. 2001: 469). وهناك من يختار على أساس العاطفة (الارتياح النّفسي)، أو عن طريق التّناسب في المستوى المعيشي أو عن طريق القرب أو البعد في المسكن والبيئة والمستوى

الثّقافي أو الاجتماعي، وعليه نستنتج أنّ معايير الاختيار قد تغيّرت واختلفت عمّا كانت عليه في الماضي، وذلك يرجع إلى التّغيرات التّي مسّت البيئة الثّقافية والاجتماعيّة للمجتمع بفعل التّطور التّكنولوجي الذّي اجتاح جميع المستويات.

الهوامش:

1. إدوارد ويستر مارك (2001)، موسوعة تاريخ الزّواج 1 (الإباحية الجنسية البدائيّة قيمة العذرية). تعريب د. مصباح الصمد، الطّبعة الأولى، بيروت، ، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع.

2. أنور محمد سليمان الشلتوني (2011)، التّشريعات الممهّدة للزّواج وأثر تفعيلها في تمكين الأسرة، المجلّد التّاسع عشر، العدد الأوّل، كليّة الشّريعة، جامعة الزّرقاء الخاصّة، الأردن، مجلّة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدّراسات الإسلاميّة).

3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2003)، الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الأسرة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

4. رشيد جرموني (2009)، التّحوّلات القيميّة بالمغرب: الشّباب نموذجاً، مجلّة إضافات، العدد 08، بيروت، المجلّة العربية لعلم الاجتماع.

5. سامية حسن الساعاتي(1981)، الاختيار للزّواج والتّغيير الاجتماعي، بيروت، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر.

6. سناء الخولي (1988)، الزّواج والأسرة في عالم متغيّر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة.

7. سناء الخولي (2003)، التّغير الاجتماعي والتّحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة.

8. سناء الخولي (2003)، مدخل إلى علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة.

9. سناء الخولي (2009)، الأسرة والحياة العائليّة، الجمهورية المصرية العربية، دار المعرفة الجامعيّة.

10. سنن ابن ماجة، 10 كتاب النّكاح، 6 باب تزويج ذوات الدّين، رقم الحديث: 1932.

11. الشّيخ منصور الرّفاعي عبيد (2000)، المرأة "ماضيها وحاضرها"، الطّبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الدّار العربيّة للكتاب.

12. صحيح البخاري: 67 كتاب النكاح، 16 باب الأكفّاء في الدّين، رقم الحديث 5146.

13. صموئيل حبيب (1992)، أفكار في القيم، الطّبعة الثّالثة، القاهرة، سلسلة كتب العلاقات الاجتماعيّة، دار الثّقافة.

14. طارق كمال (2005)، سيكولوجية الشّباب "تنمية الشّباب اجتماعيّا واقتصادياً"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

15. عبد القادر القصير(1999)، الأسرة المتغيّرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانيّة في علم الاجتماع الحضري والأسري، ط1، بيروت، دار النّهضة العربيّة.

16. علياء شكري (وآخرون) (1998)، "والمرأة والمجتمع" وجهة نظر علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة.

17. لوسي جلبيرت وبولا وبستر (2005)، مخاطر الأنوثة. النّوع "الذّكر والأنثى بين التميّز والاختلاف"، مقالات مختارة، ترجمة محمد قدري عمارة ، العدد 731، الطّبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للثّقافة.

18. ماريز دويدار (1974)، حريّة الزّواج، رقم 03، المجلّة الجزائريّة للعلوم القضائيّة، الاقتصاديّة والسّياسيّة.

19. مريم سليم (وآخرون) (2004)، المرأة العربيّة بين ثقل الواقع وتطلّعات التحرّر، الطّبعة الثّانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة.

20. منال أبو الحسن (2009)، علم الاجتماع الإعلامي، أساسيّات وتطبيقات، الطّبعة الأولى، القاهرة، دار النّشر للجامعات.

21. Patrice Bomnewitz (2002), « Pierre Bourdieu » vie, ouvres, concepts, Paris, éd, ellipses, collection les grands théoriciens (Sciences économiques et sociales).

22. Pierre Bourdieu et Loïc J.D. Wacquant (1992), Réponses pour une anthropologie réflexive, Paris, Ed. Du soleil.

23. Simone de Beauvoire (1949), le deuxième sexe, vol 2, Paris, éd. Gallimard.

24. Tillion Germain (1966), « le harem et les cousins », Paris, éd. du seuil.